المنظمة الديمقراطية للشغل

Odt Organisation Démocratique du Travail

رسالة مفتوحة الى رئيس الحكومة بمناسبة اجتماع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية ليوم 8 يوليوز2014

الموضوع : **من اجل تغيير سياستكم المفلسة وتوجيه البوصلة نحو الاصلاح الحقيقي لمنظومتنا الادارية وتدبير وتجاوز أزمتها والتي تسعون اليوم الى استكمال هدمها وتدميرها بالكامل.**

السيد رئيس الحكومة السيد رئيس الحكومة و ورئيس المجلس الأعلى للوظيفة العمومية المحترم

تحية وبعد,

يشرفنا في المنظمة الديمقراطية للشغل ان نتوجه اليكم بهذه الرسالة المفتوحة عبر وسائل الاعلام الوطنية نظرا لإغلاقكم لكل منافذ وأبواب الحوار الاجتماعي ,لنثير انتباهكم مرة ثانية ,بعد أن قرار الانسحاب من اجتماعات المجلس الأعلى للوظيفة العمومية احتجاجا على خطورة ما انتم عازمون على تنفيذه من مؤامرة ضد الوظيفة والخدمة العموميتين و ما تحاولون اتخاذه من قرارات خطيرة تمس في العمق حقوق ومكتسبات الموظفات والموظفين . ومحاولتكم الحثيثة واليائسة في تدمير الوظيفة العمومية واستكمال مسلسل خوصصتها وتحويل كل انشطتها للقطاع الخاص, لاستنزاف ما تبقى في جيوب المواطنين الضعفاء والطبقات المتوسطة في هذا الوطن..

ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه بعد توليكم مسؤولية تدبير الشأن العام ان نسمع ونشاهد اصلاحا شاملا وحقيقا للإدارة العمومية المغربية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية تبين بعد مدة انكم تنفذون مخططات لا علاقة لها بما التزمتم به اغلبها مملات من طرف المؤسسات الدولية وهو تعبير عن عدم توفركم على إرادة سياسية تسعى لتطوير وتحسين مردودية المرفق الاداري العام وتدعيمه وتقويته من خلال توفير الموارد البشرية الكافية وتحسين ظروف عمل

المهنيين من موظفات وموظفين والاستثمار في قدراتها وفعاليتها. لدى بات مفروضا علينا اليوم ان نقر بتراجع مقلق للإدارة العمومية في الوقت الذي كنا ننتظر فيه رد الاعتبار للموظفات والموظفين الى درجة الصفر ,بالمقارنة مع العقود الماضية . مع قناعتنا وتأكيدنا على ان ما وصلت اليه من تراجع لم يكن يوما بسبب ضعف الكفاءات والمهنية لدى موظفاتها و موظفيها ,بل بسبب توالي الاخفاقات السياسية المنتهجة وعجز المقاربات المعتمدة في تحسين مردوديتها و تخلف مخططاتها التنموية, علاوة على الضعف المالي والخلل التنظيمي و الهدر الإنساني و الارتجال والترقيع والتدبير العشوائي الذي ظل يلازمها في السنوات الأخيرة بعد فضحية المغادرة الطوعية ورغم الدعوات المتكررة الى اصلاحها.

السيد الرئيس

كان املنا ان تفي الحكومة الحالية بالتزاماتها ووعودها اتجاه الموظفين والموظفات في تحسين اوضاعهم المهنية والمعيشية وتوفير ظروف عمل ملائمة للقيام بمهامهم الوطنية وفق منهجية واليات حضارية وعلمية وبأهداف وبرامج شفافة في خدمة المواطنين. نفاجئ بخطاب حكومي تيئيسي محبط يحمل سيلا من المغالطات و الاتهامات الرخيصة تشكك في قدراتهم وتطعن في مردوديتهم وتقلل من مجهوداتهم اليومية في شتى المجالات التربوية والصحية والعلمية والمالية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام من قبيل "ان الوظيفة العمومية أصبحت حلم أغلب الشباب الحامل للشهادات العليا بحكم ان موظفي الإدارات العمومية يستفيدون من الأجور والامتيازات رغم تقاعسهم في أداء واجبهم المهني وان المسؤولين ويحصلون من رؤساءهم على نقطة سنوية لايستحقونها.... وأصبحوا عرقلة في وجه الاستثمار..... وهذا ماتم استخلاصه من مضمون مداخلتكم في افتتاح اشغال دورة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية ل10 يونيو 2014 .التي ارضتموها ان تظل مفتوحة ....علما من المسؤول الحقيقي عن عدم الاستجابة لانتظارات وحاجيات المواطنين هي القوانين المسطرة من طرفكم وان عرقلة الاستثمار ناتجة الإجراءات البيروقراطية الحكومية التي تجعل قرارا يستغرق البث فيه ما يفوق أربع سنوات فيما لا يحتاج إقراره إلا إلى يوم واحد فضلا عن عدم تنفيذ الأحكام ضد الإدارة ورفض اداء ما بذمة الادارة لصالح المقاولات

والمؤسسات وللمرتفقين . وهو ما يلخص الأزمة التي تعانيها برامج ومشاريع الاستثمارات في كل الجوانب و في مختلف القطاعات. فالدولة ضخت أموالا في ميزانيات القطاعات والبلديات وكرس البرلمان جهودا لإقرارها والمصادقة عليها واعتمادها لكنها لا تنفد بسبب العراقيل والإجراءات المالية والإدارية الثقيلة والمعقدة والتلاعبات في الصفقات او يتم تعطيلها بسبب غياب الموارد المالية والعجز الذي تعرفه الخزينة .وتظل القطاعات تعاني من بطء التأشير على الصفقات وتعثر إنجاز المشاريع وأحيانا تأجيلها الى سنة او سنوات اخرى.

اننا امام خطاب حكومي سياسي تحقيري يحاول تأليب الرأي العام ضد الموظفات والموظفين, وإبرازهم في صورة مشوهة ,تحملهم الحكومة عبئ ومسؤولية الاختلالات الكبرى التي راكمتها الادارة المغربية في السنوات الأخيرة وخاصة في ظل حكومة لم تستقر بعد على مواقف واضحة وشفافة وإستراتيجية وبرامج قارة وأولويات وتماسك حقيقي بين مكوناتها وأغلبيتها , اخرها ما وقع بالنسبة للصناديق السوداء وما سيأتي مستقبلا بالنسبة للاستحقاقات

تريد الحكومة من خلال خطابها الذي تلاه السيد رئيس الحكومة في الاجتماع الأخير المجلس الأعلى للوظيفة العمومية والدي يفتقد الشرعية , الصاق كل ما اصيبت به الادارة من امراض وعجز واختلالات ونواقص ومن فساد ونهب وهذر وبيروقراطية وتخلف للموظفين والموظفات. وبالمقابل يريد نفس الخطاب ابراز الحكومة والوزارة الوصية على القطاع في مظهر الحمل الوديع والخبيروالفقيه الذي يدعو للإصلاح والمستجيب لكل المطالب والمدافع عن مصالح الوطن والمواطنين .

ان خطاب الحكومة بالنسبة للوظيفة العمومية وموظفيها الدولة سواء في الادارات العمومية او الجماعات المحلية خطاب تضليلي فاقد للمصداقية ولازال يتسم بالابتذال والضعف و ملئ بالكذب والمناورة والشعبوية باعتبار ان المسؤولية فيما يقع بالوظيفة العمومية ومرافقها الحيوية تعود للحكومة مما يفيد ضعفها وافتقادها للقدرة والجرأة والشجاعة على وضع تشخيص حقيقي للأوضاع وإيجاد الحلول الناجعة للاختلالات.

السيد الرئيس

منذ توليكم مسؤولية تدبير الشأن العام ,ظل شغلكم الشاغل وهاجسكم هو الحفاظ على التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية اي على حساب قوت ومعيشة الموظفين والأجراء والطبقة المتوسطة . تبحثون كما قلتم في مناظرة الصخيرات عن" توازن بين امكانيات الدولة وبين ما تؤديه هذه الأخيرة كرواتب لموظفيها ......بهدف تجميد الأجور والتقليص من مناصب الشغل للمزيد من تكريس مظاهر الفقر والعطالة . ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه ان تستجيب الحكومة للحد الأدنى من انتظاراتنا ومطالبنا المشروعة .وبدل الوقوف على المشاكل الحقيقية التي يعاني منها موظفات وموظفوا بمختلف الادارات العمومية والجماعات الترابية, نتيجة عوامل متعددة , تتعلق بتدني قدراتهم ألشرائية بسبب الارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية والخدمات,فضلا عن الرسوم الباهظة المطلوبة ,مقابل تمدرس الأبناء والخدمات الصحية والسكن وخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي والنقل . أو تتعلق الأمر بضعف وهزالة الأجور والتعويضات, ومعاشات التقاعد , والسلم المتحرك ,و ضيق افق الترقي المهني وتعقيد نظام التنقيط والمباريات المهنية , والتفاوتات الكبرى على مستوى الأجور والتعويضات , والتباعد على مستوى الأنظمة الأساسية لنفس الشهادات الجامعية, وغياب التكوين المستمر والملائم لكل المهن والأطر الادارية , فضلا عن استمرار حالات التعسف والشطط في استعمال السلطة والمعاملة الادارية اللاانسانية اتجاه الموظفات والموظفين وحرمانهم حتى من حقوقهم الدستورية والإدارية .علاوة على إطلاق العنان للإهمال والتهميش و للزبونية والمحسوبية والرشوة، والحزبية الضيقة والعلاقات الأسرية في مجال إسناد المسؤوليات بعيدة كل البعد عن الموضوعية والشفافية والمهنية والكفاءة والتخصص وتبخيس عمل متصرفي الادارات العمومية, بل في احتكار مناصب المسؤولية من طرف فئة مهنية دون غيرها. في بعض القطاعات كالصحة على سبيل المثال لا الحصر. كل هدا جعل مستوى عدم رضى الموظفات والموظفين عن وظيفتهم وعدم ثقتهم في ادارتهم مرتفعا جدا حسب نتائج دراسة وبحث ميداني حول الرضى الوظيفي لدى العاملين بالإدارة العمومية في المغرب، حيث تبين أن غالبية الموظفين والموظفات بالإدارات العمومية سواء داخل قطاعات الدولة أو في الجماعات

المحلية أو بالمؤسسات العمومية، يعانون من انخفاض مذهل في الرضى الوظيفي حسب **مقياس منسوتا** (M.S.A) الذي يرتكز على عدة جوانب منها استخدام القدرات والإنجاز والتقدم و زملاء العمل والتقدير. **فعدم رضى الموظفين وفقدانهم الثقة** في ادارتهم له تأثيرات سلبية جدا على مستوى المردودية وانجاز المشاريع وتقديم الخدمات ذات الجودة المطلوبة وفي ارتفاع معدلات الغياب وفي ارتفاع الحوادث اليومية مع المواطنين ،حسب نفس الدراسة بسبب **الاحباط واليأس** الذي يزداد يوما عن يوما وهم يشاهدون من احيلوا على التقاعد وكرسوا حياتهم في خدمة الادارة المغربية والوطن كيف تتعامل الادارة معهم اليوم من اهمال وتهميش ومعاش لا يسمن ولا يغني من جوع . ان اغلبهم يرفض اليوم الاستمرار في الوظيفة كما يرفض اغلبهم الرفع من سن التقاعد الى 65 سنة نتيجة هذه العوامل غير المشجعة والمجحفة والمدمرة وينتظرون الخلاص للإحالة على التقاعد .

ومن جانب اخر وصلت نسبة الخصاص في الموارد البشرية بالإدارات العمومية ادا اعتمدنا الحد الأدنى من المعايير الدولية قد الى 30 في المائة من حاجياتها الحقيقية و ان الثقل الأكبر والحقيقي على ميزانية الدولة لا يشكله الموظفون بل هو ناتج عن الفساد والريع واقتصاد الامتيازات والوزيعة التي تجسدها سياسة الحكومة .اما ما يتم صرفه للموظفين والموظفات والمتقاعدين الدين كان لهم شرف بناء هذا الوطن لحظهم في الأجور والمعاشات لا يزيد عن الهزالة فالسعي الى التشغيل بموجب عقود ونقل الموظفين يعتبر تراجعا خطيرا يمس في العمق مكتسبات الموظفين وفتح الباب على مصرعيه للتحكم في رقباهم وبإجبارهم على الانتقال من قطاع الى اخر ومن مدينة الى اخرى وهو ما يتنافى مع حق الاستقرار الوظيفي

السيد الرئيس

في الوقت الذي كنا ننتظر فيها **منكم الزيادة في وتيرة الاصلاحات والتنزيل السليم للدستور و ان تضعوا حدا للظلم الاجتماعي** وتحقيق العدالة الاجتماعية وان تعملوا على التقليص من الفوارق الشاسعة في الأجور و تجسيد شعاراتكم من عبر جرأة سياسية لمحاربة الفساد والرشوة والريع واقتصاد الامتيازات والاحتكار واسترجاع الأموال المنهوبة عبر القضاء و القانون ومحاربة الموظفين الأشباح الذين قدرهم احد وزائركم ب 80 الف موظف شبح لم تمكنوا حتى

اللحظة من من تسوية اقل من حتى 500 حالة ,وشرعنتم لعودة اصحاب المغادرة الطوعية والأصدقاء والمقربين الحزبيين , مع اقفالكم كل الأبواب وصدها امام الأطر المعطلة وحقهم الدستوري في الادماج وتبحثون دون ملل او كلل على اصلاح ظرفي لمنظومة التقاعد ودائما على حساب الموظفين والأجراء وهم بالطبع من سيؤدي ثمن اصلاح ما افسدته الأيادي الحكومية في انتظار مشروع اصلاح اخربعد سنوات قليلة عندما ينتهي مفعول الدوباج.

كل هذه الملاحظات تجعلنا نتساءل مع الرأي العام عن مال توصيات المناظرة الوطنية حول "المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بالصخيرات التي صرفت عليها اموال بناهضة دون جدوى ؟

وأين ذهب الكتاب الأبيض ونتائج الدراسات التي صرفت عليها ملايين الدراهم ؟ و ماذا تحقق من الرهانات لتطوير التدبير العمومي، وجعل الإدارة العمومية تستند إلى الكفاءة والخبرة في إدارة الشأن العام، و المساهمة في بلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، وفق متطلبات الحكامة الجيدة، ؟

ومن هذه المنطلقات يمكن القول ان الحكومة لم تتجاوز مقاربة حل ومعالجة أزمة الادارة المغربية الا وفق ما ينزل عليها و يأتيها من فتاوي البنك الدولي وصندوق النقد فواصلت سياساتها في الخلط بين الأولويات والثانويات, دون ادنى محاولة لتحسين الوضع العام عبر سياسات عمومية ومتجددة وإستراتيجية فعالة وخطط مستقبلية مبنية على معطيات وارقام حقيقية ودات مصداقية بل اختارت الترقيع والترحيل والتأجيل الى اجل غير مسمى لتتراكم المشاكل والأزمات وتتحول إلى الى اشكاليات وأمراض مزمنة تعجز عن مواجهتها وبالتالي تعود الى دوامة الانشغال بإطفاء الحرائق هنا وهناك دون معالجة جذرية للمشكلات التي انتجتها بسبب ضعف وفشل مقاربتها السياسية . لا تهمها سوى الصفقات العمومية وهدر للمال العام في دراسات وخبرة توكل الى مكاتب أجنبية رغم توفر الادارة المغربية على كفاءات واطر قادرة على انجازها بمهارات علمية ومهنية عالية.

بالفعل , لقد أصبحت الإدارة المغربية عقيمة و في خدمة السياسة الحكومية واللهث وراء

المصالح الشخصية وتوزيع الحصص في مناصب المسؤولية وفق معيار الحزبية الضيقة وتبني الحلول الآنية الظرفية والقرارات المرتجلة وغياب أهداف واضحة يقتنع بها الجميع و يتعبأ لبرمجتها وإنجازها.

من المؤسف جدا أن الحكومة الحالية منشغلة فقط في تقليص اعداد الموظفين رغم ان المشكلة الرئيسية اليوم للإدارة المغربية تكمن في الخصاص والنقص في العنصر البشري وبلادنا تتوفر على كفاءات ومؤهلات تعيش حالة البطالة في صفوف حملة الشهادات العليا والمهندسين والأطباء

إن أزمة الإدارة المغربية ابتلت بتفشي القرارات الفردية الفوقية وهدا راجع بالأساس الى الفساد الفوقي واختزال الادارة في البعد المالي الى درجة تخليها عن دورها الاجتماعي والاقتصادي والتنموي مما يُعطل التنمية الشاملة ويضعف دورها وبخاصة عندما فتحت الباب على مصرعيه لهدر في الطاقات والكفاءات بمغادرة طوعية غير محسومة العواقب لمعالجة ازمة ظرفية و قضايا جانبية . لدى فنحن على يقين ان مشكلة الادارة المغربية اليوم تكمن في قلة الموارد البشرية والكفاءات خلافا لما تدعون لأجل التقليص من ميزانية التسيير وخلق مناصب الشغل خاصة ونحن امام عطالة وبطالة الكفاءات

السيد الرئيس

لقد أضحى من الضروري اليوم التحول إلى نهج إداري شفاف مبني على معايير علمية وأهداف وأولويات وتنظيم محكم ومرن للإدارة المغربية يضع المواطن في صلب اهتماماته وإشراك المجتمع والموظفين والموظفات في عملية صنع القرار والاستفادة من التجارب لنرقى بإدارتنا الى المستوى المطلوب منها ولنتمكن من صناعة المستقبل و لنكن قادرين على التصدي للأزمات وإدارتها ومواجهة الصعاب وتجاوز العقبات وتامين حاجيات المواطنين و صيانة الخدمة العمومية على قواعد الديمقراطية والمساواة وقيم الشفافية وضمان الاستمرارية لخدمة المواطنين .

لهذه الأسباب وغيرها قررنا ان نقاطع اشغال المجلس الاداري وان نتوجه اليكم بهذا الخطاب لنجدد مطالبتنا

ب:

اصلاح اداري حقيقي يرتكز على قيم ومفاهيم ورؤية ورسالة مجتمعية واهداف وأولويات واضحة وشفافة و إعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتحديد مهام وأدوار ووظائف الإدارة العمومية وتحيد المهام والمسؤوليات والاختصاصات وتطوير منظومة تدبير الموارد البشرية بإصدار الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات وتفعيل استراتيجية التكوين المستمر؛

*اخضاع الادارة المغربية ومسؤوليها للمحاسبة و لرقابة القضاء الاداري والقضاء المالي ووضع حدا للاستغلال والإثراء غير المشروع

*تحقيق نظام عادل للأجور والتعويضات ومراجعة شاملة للأنظمة الأساسية من اجل المساواة ،و إعادة النظر في النظام الضريبي وتحسين معاش المتقاعدين ودوي حقوقهم

*ترشيد النفقات العمومية وعدم تبذير المال العام في الأنشطة الاستعراضية والندوات والدراسات الفارغة.

*الاستثمار الجيد للكفاءات العلمية المتوفرة لدى الادارة المغربية في مختلف قطاعاتها وخلق قواعد للشراكة والتعاون بيت القطاعات في إنجاز الدراسات وإعداد البرامج وتقديم الخدمات ودعم الكفاءات ووضع نظم ملائمة لتقييم أداء العاملين بالإدارة العمومية.

* المراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وإصلاح منظومة الأجور، وإصلاح شامل للتعويض عن الإقامة، ومراجعة منظومة التنقيط والتقييم، و منظومة التكوين المستمر، ومراجعة منظومة اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، إلى ضرورة التعجيل بتسوية وضعية الموظفين في السلالم المناسبة حسب الشهادات المحصل عليها

*اعادة النظر في القوانين الأساسية للمهن والأطر من اجل الملائمة وتحقيق المساواة والعدالة الأجرية

* توسيع وتعميم الحماية الاجتماعية من تقاعد وتامين صحي

*وضع حد للنهب والفساد و الإثراء اللامشروع و الإحساس بالظلم والتهميش الذي يعانيه منه فئة واسعة من الموظفات والموظفين والتخلص من الثقافة العائلية والأقاربية والحزبية والزبونية.

*تسريع ملائمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالحقوق والحريات النقابية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

* تعزيز العمل المؤسسي، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، ودعم المشاركة في صنع القراروتطوير وتنمية الثقافة الأمازيغية في الادارة المغربية

وتفضلوا بقبول تحيتنا وتقديرنا

المكتب التنفيدي

علي لطفي